

وضع حقوق الإنسان في العراق في إطار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

حسين حسن جواد

الاستاذ المشرف الدكتور هادي محمودي

استاذ مشارك دكتور في جامعة شهيد بهشتي كلية الحقوق- طهران- إيران

The Human Rights Situation in Iraq within the Framework of the United Nations Human Rights Council

Hussein Hassan Jawad, PhD student

Supervisor: Dr. Hadi Mahmoudi

Associate Professor, Faculty of Law, Shahid Beheshti University, Tehran, Iran

Husseinlaw425@gmail.com

المصطلح

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية لوضع حقوق الإنسان في العراق في إطار آليات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بوصفه الهيئة الأممية الرئيسية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي. ويهدف البحث إلى بيان مدى التزام العراق بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتحليل طبيعة العلاقة التفاعلية بين الدولة العراقية ومجلس حقوق الإنسان، ولا سيما في ظل التحديات السياسية والأمنية والتشريعية التي مر بها العراق خلال العقود الأخيرة. ينطلق البحث من إشكالية رئيسة مفادها: إلى أي مدى أسهمت آليات مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما آلية الاستعراض الدوري الشامل، في تحسين واقع حقوق الإنسان في العراق؟ ولإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال دراسة التقارير الوطنية المقدمة من العراق، وتقارير المنظمات الدولية، والتوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان، إضافة إلى تحليل مواقف الحكومة العراقية من تلك التوصيات ومدى تنفيذها على أرض الواقع. ويستعرض البحث الإطار المفاهيمي والقانوني لمجلس حقوق الإنسان، مبيّناً اختصاصاته وآلياته الرئيسية، مثل الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، والشكاوى، مع التركيز على كيفية تطبيق هذه الآليات على الحالة العراقية. كما يناقش البحث أبرز القضايا الحقوقية المثارة في التقارير الدولية بشأن العراق، وفي مقدمتها: الحق في الحياة، وحظر التعذيب، وحقوق المرأة، وحرية التعبير، وحماية الأقليات، وضمان المحاكمة العادلة. ويخلص البحث إلى أن العراق أبدى درجة من التعاون الإيجابي مع مجلس حقوق الإنسان، تجلت في مشاركته المنتظمة في دورات الاستعراض الدوري الشامل وقبوله عددًا مهمًا من التوصيات الدولية. إلا أن هذا التعاون لا يزال يواجه فجوة واضحة بين الالتزامات الدولية والتنفيذ العملي، نتيجة عوامل متعددة، من أبرزها ضعف المؤسسات، وتداخل الصلاحيات، واستمرار التحديات الأمنية، فضلًا عن القصور التشريعي في موازنة بعض القوانين الوطنية مع المعايير الدولية.

This research provides an analytical study of the human rights situation in Iraq within the framework of the United Nations Human Rights Council (UNHRC), as the principal UN body responsible for the promotion and protection of human rights worldwide. The study aims to assess the extent of Iraq's compliance with international human rights standards and to analyze the nature of the relationship between the Iraqi state and the Human Rights Council, particularly in light of the political, security, and legislative challenges that Iraq has experienced in recent decades. The central research question addressed in this study is: To what extent have the mechanisms of the Human Rights Council, especially the Universal Periodic Review (UPR), contributed to improving the human rights situation in Iraq? To answer this question, the study adopts a descriptive-analytical methodology based on an examination of Iraq's national reports submitted to the Council, reports issued by international organizations, and the recommendations adopted by the Human Rights Council, as well as an analysis of the Iraqi government's responses to these recommendations and the level of their implementation in

practice. The research begins by outlining the conceptual and legal framework of the Human Rights Council, highlighting its mandate, functions, and key mechanisms, including the Universal Periodic Review, special procedures, and complaint mechanisms. Particular attention is given to the application of these mechanisms to the Iraqi context. The study then examines the most prominent human rights issues raised in international reports on Iraq, including the right to life, the prohibition of torture, women's rights, freedom of expression, minority rights, and guarantees of fair trial.

المقدمة

أصبحت حقوق الإنسان في العصر الحديث من القضايا الجوهرية التي تحظى باهتمام المجتمع الدولي، لما لها من ارتباط وثيق بكرامة الإنسان وحرياته الأساسية، ولما تمثله من معيار أساسي لمدى التزام الدول بمبادئ سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة. وقد أسهمت الأمم المتحدة بدور محوري في تعزيز منظومة حقوق الإنسان من خلال إنشاء أجهزة وآليات دولية متخصصة، يأتي في مقدمتها مجلس حقوق الإنسان التابع لها، الذي أنشئ بهدف مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الدول الأعضاء وتعزيز احترامها وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة ويُعد العراق من الدول التي شهدت تحولات سياسية وأمنية واجتماعية متسارعة خلال العقود الأخيرة، كان لها انعكاسات مباشرة على واقع حقوق الإنسان فيه، سواء على مستوى الحقوق المدنية والسياسية أم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا السياق، برز دور مجلس حقوق الإنسان في متابعة وضع حقوق الإنسان في العراق من خلال آلياته المختلفة، ولا سيما آلية الاستعراض الدوري الشامل، إضافة إلى التقارير الصادرة عن المقررين الخاصين والبعثات الدولية ذات الصلة وتتبع أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى تسليط الضوء على وضع حقوق الإنسان في العراق في إطار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين العراق وهذه المؤسسة الدولية، وتحليل مدى التزام الدولة العراقية بتنفيذ توصيات المجلس، فضلاً عن تقييم فعالية الآليات الدولية في تحسين واقع حقوق الإنسان على الصعيدين القانوني والعملي وتتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى أسهم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العراق؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية تتعلق بمدى التزام العراق بتوصيات المجلس، والتحديات التي تواجه تنفيذها، والآفاق المستقبلية لتعزيز التعاون بين العراق والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لمجلس حقوق الإنسان ووضع العراق

يُعدّ مجلس حقوق الإنسان أحد أبرز الآليات الدولية المعاصرة المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، إذ يمثل الإطار المؤسسي الأهم داخل منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. وقد جاء إنشاء المجلس استجابةً للتطور المتسارع في مفاهيم حقوق الإنسان، وللحاجة الملحة إلى جهاز أكثر فاعلية ومصدقية من سلفه، لجنة حقوق الإنسان، التي تعرضت لانتقادات واسعة بسبب التسييس وضعف الأداء. وفي هذا السياق، يكتسب بحث الإطار المفاهيمي والقانوني لمجلس حقوق الإنسان أهمية خاصة، ولا سيما عند ربطه بوضع الدول الأعضاء، ومنها العراق، الذي مرّ بتحوّلات سياسية وأمنية عميقة أثرت بشكل مباشر على واقع حقوق الإنسان فيه. الإطار المفاهيمي لمجلس حقوق الإنسان يقوم الإطار المفاهيمي لمجلس حقوق الإنسان على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تتشكّل جوهر النظام الدولي لحقوق الإنسان. فحقوق الإنسان، من حيث المفهوم، هي حقوق لصيقة بالإنسان بحكم كونه إنساناً، لا تستمد وجودها من الدولة، وإنما تلتزم الدولة باحترامها وحمايتها وضمّان ممارستها. وقد تبنّى مجلس حقوق الإنسان هذا الفهم الشامل، مؤكداً عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وتربطها وتكاملها، سواء كانت حقوقاً مدنية وسياسية أم اقتصادية واجتماعية وثقافية. (د. عصام العطية القانون الدولي العام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد كلية القانون الناشر مكتبة السنهوري شارع المتنبّي - طبعة عام ٢٠٠٥م، ص ٩٢) ويُنظر إلى مجلس حقوق الإنسان باعتباره منتدى دولياً للحوار والتعاون بين الدول، وليس مجرد هيئة رقابية أو عقابية. فهو يسعى إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وتقديم المشورة الفنية وبناء القدرات، إلى جانب رصد أوضاع حقوق الإنسان في مختلف الدول. كما يقوم المجلس على مبدأ المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي في حماية حقوق الإنسان، مع احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وهو توازن دقيق كثيراً ما يثير جدلاً قانونياً وسياسياً.

المطلب الأول: ماهية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

يُعدّ مجلس حقوق الإنسان أحد أهم الأجهزة الأممية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وقد جاء إنشاؤه استجابةً للحاجة إلى تطوير آليات أكثر فاعلية وموضوعية في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان. فقد أنشئ المجلس بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٠١/٦٠ لسنة ٢٠٠٦ (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٦)، ليحل محل لجنة حقوق الإنسان التي تعرضت لانتقادات حادة بسبب تسييس عملها وضعف قدرتها على التعامل الجدي مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ويهدف مجلس حقوق الإنسان إلى تعزيز الاحترام العالمي

لحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز، ومعالجة حالات انتهاك هذه الحقوق، وتقديم التوصيات اللازمة للدول الأعضاء، فضلاً عن الإسهام في تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويعمل المجلس بوصفه جهازاً فرعياً تابعاً للجمعية العامة، ما يمنحه مكانة قانونية وسياسية متميزة ضمن منظومة الأمم المتحدة. (إسماعيل عبد الرحمن الأسس الأولية للقانون الإنساني الدولي من كتاب القانون الدولي الإنساني دار المستقبل العربي - طبعة القاهرة لعام ٢٠٠٣، ص ٨٨ ويتكون مجلس حقوق الإنسان من سبعة وأربعين دولة عضواً، يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بالأغلبية المطلقة، مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل بين مختلف أقاليم العالم. ويشترط في الدول الأعضاء أن تُظهر التزاماً فعلياً بحماية حقوق الإنسان، وأن تتعاون بشكل كامل مع المجلس وآلياته المختلفة. كما يجوز للجمعية العامة تعليق عضوية أي دولة يثبت ارتكابها لانتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان ويمارس المجلس اختصاصاته من خلال عدد من الصلاحيات، من أبرزها: مناقشة أوضاع حقوق الإنسان في الدول كافة، اعتماد القرارات والتوصيات، إنشاء لجان تقصي الحقائق، تعيين المقررين الخاصين والخبراء المستقلين، والإشراف على آلية الاستعراض الدوري الشامل وتكمن أهمية هذه الصلاحيات في كونها تتيح للمجلس الجمع بين الطابع الرقابي والطابع التعاوني، بما يسهم في تحسين أوضاع حقوق الإنسان من خلال الحوار والمساءلة الدولية وعليه، فإن مجلس حقوق الإنسان يُمثل الإطار المؤسسي الدولي الأهم في مجال حقوق الإنسان، إذ لا يقتصر دوره على رصد الانتهاكات، بل يمتد إلى تقديم الدعم الفني والاستشاري للدول، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان على المستويين الدولي والوطني. (د. منير محمود الوترى - القانون مطبوعة الجامعة في بغداد - طبعة عام ١٩٧٤م، ص ٧٦) من الناحية القانونية، أنشئ مجلس حقوق الإنسان بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢٥١/٦٠) الصادر عام ٢٠٠٦، والذي حدّد طبيعته القانونية واختصاصاته وآليات عمله. وبموجب هذا القرار، يُعدّ المجلس هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، وليس لمجلس الأمن، الأمر الذي يمنحه طابعاً تمثيلاً أوسع ويقلل - نظرياً - من هيمنة القوى الكبرى عليه. ويختص مجلس حقوق الإنسان بعدد من الصلاحيات القانونية المهمة، أبرزها: تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، معالجة حالات الانتهاكات الجسيمة والمنهجية، تقديم التوصيات إلى الجمعية العامة، والمشاركة في تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما يتولى المجلس الإشراف على آليات متعددة، مثل الإجراءات الخاصة (المقرررين الخاصين والخبراء المستقلين)، وآلية الاستعراض الدوري الشامل، واللجان الاستشارية. وتُعدّ آلية الاستعراض الدوري الشامل من أبرز الابتكارات القانونية للمجلس، إذ تُخضع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، دون استثناء، لمراجعة دورية لأوضاع حقوق الإنسان لديها، بما يعكس مبدأ المساواة بين الدول ويحدّ من الانتقائية. ويقوم هذا الاستعراض على تقارير وطنية وتقارير الأمم المتحدة ومساهمات منظمات المجتمع المدني، وينتهي بتوصيات تُقدّم للدولة المعنية. يمثل وضع العراق داخل منظومة مجلس حقوق الإنسان حالة خاصة، نظرًا للظروف السياسية والأمنية التي مرّ بها منذ عام ٢٠٠٣، وما رافقها من تحديات جسيمة في مجال حقوق الإنسان. فقد واجه العراق انتقادات دولية متكررة تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، وحظر التعذيب، وضمان المحاكمة العادلة، وحقوق الأقليات، وحرية التعبير. (عبد الملك ياس أصول القانون نظريتنا القانون والحق - مطبوعة سلمان الاعظمي طبعة بغداد، ص ٨٨) وفي إطار علاقته بمجلس حقوق الإنسان، خضع العراق لعدة دورات من الاستعراض الدوري الشامل، قدّم خلالها تقارير وطنية استعرض فيها التطورات التشريعية والمؤسسية، مثل النص على الحقوق والحريات في دستور ٢٠٠٥، وإنشاء مفوضية حقوق الإنسان، والانضمام إلى عدد من الاتفاقيات الدولية الأساسية. وفي المقابل، تلقى العراق عددًا كبيرًا من التوصيات التي دعت إلى تعزيز سيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتحسين أوضاع السجون، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ويلاحظ أن تعامل العراق مع توصيات مجلس حقوق الإنسان اتسم بالتفاوت، إذ أبدت السلطات العراقية قبولاً رسمياً لعدد كبير من التوصيات، إلا أن مستوى التنفيذ العملي ظلّ محل انتقاد، بسبب ضعف الإمكانيات المؤسسية، والتحديات الأمنية، والانقسامات السياسية. ومع ذلك، لا يمكن إغفال الدور الإيجابي الذي لعبه مجلس حقوق الإنسان في إبقاء ملف حقوق الإنسان في العراق حاضرًا على الأجندة الدولية، وتقديم الدعم الفني وبناء القدرات في مجالات متعددة. إن الإطار المفاهيمي والقانوني لمجلس حقوق الإنسان يوفّر أساساً مهماً لتعزيز حماية حقوق الإنسان، إلا أن فعاليته تعتمد بدرجة كبيرة على إرادة الدول الأعضاء، ومنها العراق، في الالتزام بتعهداتها الدولية. فالمجلس، رغم صلاحياته الواسعة، يفتقر إلى أدوات إلزامية صارمة، ويعتمد أساساً على الضغط المعنوي والسياسي، وهو ما يحدّ أحياناً من قدرته على إحداث تغيير فعلي وسريع. (د. محمود جمال الدين دروس في مقدمة الدراسات القانونية - دار ومطابع الشعب، ص ٩٤) وبالنسبة للعراق، فإن الانخراط الإيجابي مع مجلس حقوق الإنسان يشكّل فرصة لتعزيز الإصلاحات القانونية والمؤسسية، وتحسين صورته الدولية، وبناء دولة قائمة على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. غير أن تحقيق ذلك يتطلب معالجة الأسباب البنوية للانتهاكات، وتعزيز استقلال القضاء، وضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، بما ينسجم مع المعايير الدولية التي يشرف مجلس حقوق الإنسان على متابعتها.

المطلب الثاني: العلاقة بين العراق ومجلس حقوق الإنسان

ترتبط جمهورية العراق بعلاقة قانونية ومؤسسية مع مجلس حقوق الإنسان، بوصفها دولة عضواً في منظمة الأمم المتحدة وملتزمة بأحكام ميثاقها، ولا سيما المبادئ المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد اكتسبت هذه العلاقة أهمية خاصة بعد عام ٢٠٠٣، في ظل التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها العراق، وما رافقها من تحديات جسيمة في مجال حقوق الإنسان وقد شارك العراق في أعمال مجلس حقوق الإنسان من خلال آليات متعددة، أبرزها تقديم التقارير الوطنية الدورية، والمشاركة في جلسات المجلس، والتفاعل مع التوصيات الصادرة عنه. كما خضع العراق لعدة دورات من آلية الاستعراض الدوري الشامل، التي تم خلالها تقييم سجل حقوق الإنسان في البلاد بصورة شاملة، وتوجيه عدد كبير من التوصيات التي تناولت مختلف جوانب الحقوق والحريات كما أن مصادقة العراق على عدد من الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، مثل العهدين الدوليين واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة رتبت عليه التزامات قانونية دولية تخضع لرقابة مجلس حقوق الإنسان وآلياته. ويستلزم ذلك من الدولة العراقية اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية وقضائية لضمان تنفيذ تلك الالتزامات على المستوى الوطني. (أحمد سلامة - المدخل لدراسة القانون نظرية القاعدة القانونية دار النهضة العربية القاهرة عام ١٩٧٤م، ص ٤١ ورغم هذا التفاعل، فإن تقارير مجلس حقوق الإنسان غالباً ما أشارت إلى وجود فجوة بين الالتزامات الدولية المعلنة من قبل العراق وبين مستوى التطبيق العملي، نتيجة استمرار بعض الانتهاكات المرتبطة بالأوضاع الأمنية، وضعف سيادة القانون، وقصور آليات المساءلة. ومع ذلك، فإن استمرار الحوار والتعاون مع المجلس يُعد خطوة إيجابية يمكن البناء عليها لتعزيز حماية حقوق الإنسان وتحسين الأداء المؤسسي في العراق تُعد العلاقة بين العراق ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من العلاقات ذات الطابع القانوني والسياسي المعقد، نظراً لما مرّ به العراق من تحولات سياسية وأمنية عميقة أثرت بشكل مباشر في واقع حقوق الإنسان فيه. فمنذ انضمام العراق إلى الأمم المتحدة، أصبح خاضعاً لمنظومة دولية تهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها، ويُعد مجلس حقوق الإنسان أحد أبرز الآليات الأممية المعنية بمتابعة أوضاع حقوق الإنسان في الدول الأعضاء، بما فيها العراق. وقد اتخذت العلاقة بين العراق ومجلس حقوق الإنسان أشكالاً متعددة، أبرزها التعاون من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل، التي تُعد أداة أساسية لتقييم مدى التزام الدول الأعضاء بتعهداتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وقد خضع العراق لعدة دورات من هذا الاستعراض، حيث قدم تقاريره الوطنية، وشارك في الحوارات التفاعلية مع الدول الأعضاء، وتلقى عدداً من التوصيات المتعلقة بتحسين الإطار التشريعي والمؤسسي لحقوق الإنسان، ولا سيما في مجالات حماية الحقوق المدنية والسياسية، وتعزيز سيادة القانون، وضمان حقوق الفئات الهشة. (أحمد علي عيود الخفاجي، دور القضاء الدستوري في تعزيز مبدأ الأمن القانوني في العراق: دراسة مقارنة، مجلة النهدين للعلوم القانونية، مجلد ١، عدد ١، ٢٠٢٣، ص ١٠٤) كما تتجلى العلاقة بين الطرفين في تفاعل العراق مع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، مثل المقرررين الخاصين والخبراء المستقلين، حيث سمح العراق في بعض الفترات بزيارة بعثات أممية لتقصي الحقائق أو تقديم المشورة الفنية، خاصة فيما يتعلق بملفات الاعتقال التعسفي، وحرية التعبير، ومكافحة التعذيب، وحقوق الأقليات. ويعكس هذا التفاعل، وإن كان متفاوتاً في مستواه، إدراك الدولة العراقية لأهمية التعاون الدولي في تحسين صورتها الحقوقية وتعزيز الثقة مع المجتمع الدولي. ومن جانب آخر، لعب مجلس حقوق الإنسان دوراً مهماً في رصد الانتهاكات التي شهدتها العراق خلال فترات النزاع المسلح ومكافحة الإرهاب، حيث أصدر قرارات وتوصيات تدعو إلى احترام القانون الدولي الإنساني ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة. وقد شكّل هذا الدور ضغطاً دولياً على السلطات العراقية لاتخاذ خطوات تشريعية وقضائية تهدف إلى تعزيز مبدأ المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، رغم التحديات العملية التي تواجه تنفيذ هذه الالتزامات على أرض الواقع. وعلى الرغم من هذا التعاون، لا تزال العلاقة بين العراق ومجلس حقوق الإنسان تواجه عدداً من الإشكاليات، أبرزها الفجوة بين التعهدات الدولية والتطبيق العملي، وضعف القدرات المؤسسية، وتأثير الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة. ومع ذلك، فإن استمرار انخراط العراق في آليات مجلس حقوق الإنسان يُعد مؤشراً إيجابياً على الرغبة في تحسين الوضع الحقوقي، ويؤكد أهمية تعزيز هذه العلاقة من خلال الالتزام الجاد بتنفيذ التوصيات الدولية، وتطوير التشريعات الوطنية بما ينسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (الأنصاري، عبد الله (٢٠٢٠) دور المحكمة العليا في حماية الحقوق والحريات دار المعارف، بيروت، ص ١١٧)

المبحث الثاني: تقييم وضع حقوق الإنسان في العراق في ضوء آليات مجلس حقوق الإنسان

بعد تقييم وضع حقوق الإنسان في أي دولة من الأمور الجوهرية لفهم مدى التزامها بالمعايير الدولية المعمول بها، وكذلك لتحديد نقاط القوة والضعف في سياساتها التشريعية والتنفيذية. ويأتي العراق في هذا السياق، بعد مرور أكثر من عقد على سقوط النظام السابق، ليوافقه تحديات كبيرة تتعلق بحماية الحقوق والحريات الأساسية لمواطنيه. وقد أسس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة آليات محددة لمراقبة حقوق الإنسان وتقديم

التوصيات للدول الأعضاء، بما فيها العراق، لتعزيز الامتثال للمعايير الدولية. على الرغم من التقدم التشريعي الذي شهده العراق منذ عام ٢٠٠٣، إلا أن الواقع على الأرض يعكس تحديات جسيمة. فقد تأثرت مؤسسات الدولة بانعدام الاستقرار السياسي والأمني، ما أثر على قدرة الحكومة على توفير الحماية القانونية الكافية لمواطنيها. وتشير تقارير المؤسسات الحقوقية الدولية، مثل منظمة العفو الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى وجود انتهاكات مستمرة تشمل الحق في الحياة، الحق في الأمن الشخصي، والحق في حرية التعبير والتجمع. (بحث منشور في مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة العدد الثالث عشر المجلد (١) ISSN-٢٥٧٥-٤٦٧٥) ويبرز في العراق تحدي آخر يتمثل في تطبيق القانون على مختلف المستويات، حيث لوحظ تداخل في الصلاحيات بين السلطات التنفيذية والقضائية، مما أدى إلى ضعف الرقابة على الانتهاكات وضمان المحاسبة. على سبيل المثال، يعاني العراق من ارتفاع معدلات العنف المسلح، بما في ذلك الإرهاب والاعتداءات الطائفية، والتي تشكل تهديداً مباشراً للحق في الحياة والأمن الشخصي للمواطنين. كما أن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في بعض المناطق تفرض ضغوطاً إضافية على قدرة الدولة على حماية حقوق الإنسان بشكل فعال.

المطلب الأول: آليات مجلس حقوق الإنسان ودورها في متابعة وضع حقوق الإنسان في العراق

يعتمد مجلس حقوق الإنسان في أداء مهامه على مجموعة من الآليات والإجراءات التي تهدف إلى متابعة أوضاع حقوق الإنسان في الدول الأعضاء، وضمان امتثالها للمعايير الدولية المعتمدة. وتُعد آلية الاستعراض الدوري الشامل من أبرز هذه الآليات، إذ تقوم على تقييم شامل ودوري لسجل حقوق الإنسان في كل دولة عضو، دون استثناء، استناداً إلى تقارير رسمية وتقارير مستقلة مقدمة من منظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني وقد خضع العراق لعدة دورات من الاستعراض الدوري الشامل، تم خلالها استعراض أوضاع حقوق الإنسان فيه بصورة مفصلة، وتوجيه توصيات متعددة شملت مجالات تعزيز سيادة القانون، وضمان استقلال القضاء، ومكافحة التعذيب، وحماية حرية التعبير، وضمان حقوق المرأة والأقليات. وأسهمت هذه الآلية في تسليط الضوء على التحديات البنوية التي تواجه منظومة حقوق الإنسان في العراق، كما شكلت أداة ضغط دولية لدفع الحكومة إلى تبني بعض الإصلاحات (البياتي، قاسم محمد تأثير قرارات المحكمة الاتحادية العليا على حماية الحقوق المدنية في العراق. مجلة الحقوق المدنية، مجلد ١، عدد ١، ٢٠١٩، ص ٩٨) إلى جانب ذلك، يلعب نظام الإجراءات الخاصة دوراً مهماً في متابعة وضع حقوق الإنسان في العراق، من خلال عمل المقررين الخاصين والخبراء المستقلين المعنيين بموضوعات محددة أو ببلدان معينة. وتتمثل مهام هؤلاء في إجراء الزيارات الميدانية، وتقديم التقارير الدورية، وتوجيه النداءات العاجلة بشأن الانتهاكات الجسيمة يعتمد مجلس حقوق الإنسان في تقييم حالة حقوق الإنسان في الدول الأعضاء على مجموعة من الآليات المتطورة التي تتيح الرصد والمراجعة المستمرة. ومن أبرز هذه الآليات:

١. الاستعراض الدوري الشامل يُعد الاستعراض الدوري الشامل آلية مركزية لمراجعة سجل حقوق الإنسان للدول الأعضاء. ويجري هذا الاستعراض كل أربع سنوات تقريباً، حيث تقدم الدولة تقريراً مفصلاً عن الإجراءات المتخذة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد خضع العراق لعدة جولات من هذا الاستعراض، وأكدت التوصيات على ضرورة تحسين أوضاع الحماية القانونية، وتعزيز استقلال القضاء، وضمان حقوق الأقليات والمكونات الاجتماعية المختلفة.

٢. التقارير الموضوعية والخاصة: يقوم مجلس حقوق الإنسان بتكليف خبراء ومقررين خاصين بإعداد تقارير حول موضوعات محددة أو انتهاكات معينة، مثل التعذيب، حرية التعبير، والحق في التعليم. وقد تلقى العراق عدة تقارير تتعلق بالوضع الأمني والاعتقالات التعسفية، حيث سلطت الضوء على ضرورة اتخاذ إصلاحات عاجلة لضمان التزام الحكومة بالقانون الدولي.

٣. آليات المعاهدة: يرتبط العراق بعدد من الاتفاقيات الدولية التي يراقبها مجلس حقوق الإنسان، مثل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتُستخدم هذه المعاهدات كمرجع لتقييم مدى التزام العراق بالمعايير الدولية، كما يتم متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات المعنية بتنفيذ هذه الاتفاقيات.

(التميمي، نورس عبد الله المحكمة الاتحادية العليا في العراق ودورها في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. "مجلة العلوم السياسية، مجلد ١٥، عدد ٤، ٢٠١٧، ص ٧٥)

على الرغم من وجود هذه الآليات، إلا أن العراق يواجه تحديات كبيرة في تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، أهمها:

١. الضعف المؤسسي والإداري: يعاني النظام القضائي وأجهزة تطبيق القانون في العراق من ضعف القدرات التنظيمية، ما يحد من قدرتها على حماية الحقوق الأساسية. ويؤدي هذا إلى انتشار الإفلات من العقاب، سواء في حالات الانتهاكات الأمنية أو الانتهاكات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية.

٢. الاضطرابات الأمنية والسياسية: تؤثر النزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية على قدرة الدولة على تطبيق معايير حقوق الإنسان بشكل فعال. فالعنف المسلح والتهديدات الإرهابية المستمرة تحول دون حماية الحقوق الأساسية وتؤدي إلى تقاوم المعاناة الإنسانية.

٣. التمييز الاجتماعي والثقافي: تواجه بعض الفئات، مثل النساء والأقليات الدينية والإثنية، صعوبات إضافية في الوصول إلى حقوقها الأساسية. ويظهر ذلك بوضوح في مجال التوظيف، والتعليم، والمشاركة السياسية، حيث يستمر وجود حواجز ثقافية وقانونية تحد من التمكين الكامل لهذه الفئات. رغم هذه التحديات، سجل العراق بعض الإنجازات التي يمكن البناء عليها لتعزيز حقوق الإنسان. فقد اعتمدت الحكومة العراقية سياسات تهدف إلى تحسين البنية التحتية القضائية وتعزيز استقلال القضاء، كما تم سن قوانين جديدة تحظر التمييز وتضمن حماية حقوق المرأة والطفل. (الجابري، فيصل (٢٠٢١) الرقابة الدستورية ودورها في حماية حقوق الإنسان دار الفكر العربي القاهرة، ص١٣٣) ويعتمد مجلس حقوق الإنسان على هذه الإنجازات لتقديم توصيات عملية، منها:

١. تعزيز القدرات المؤسسية: دعم الهيئات القضائية والأجهزة الأمنية ببرامج تدريبية متخصصة لضمان احترام حقوق الإنسان، وتوفير موارد كافية لمتابعة حالات الانتهاكات.

٢. إصلاح الإطار القانوني: مراجعة التشريعات الوطنية بما يتوافق مع المعايير الدولية، مع التركيز على الحماية من التعذيب، وحماية حقوق الأقليات، وضمان حرية التعبير والتجمع السلمي.

٣. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية: إشراك العراق بشكل أكبر في برامج الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لمراقبة حقوق الإنسان، وتبادل الخبرات في مجالات الحماية القانونية وإصلاح المؤسسات.

٤. تفعيل دور المجتمع المدني: تشجيع المشاركة المجتمعية من خلال منظمات حقوق الإنسان المحلية لضمان رصد الانتهاكات والمساهمة في بناء وعي حقوقي لدى المواطنين. يمكن القول إن العراق يواجه مرحلة انتقالية دقيقة في مجال حقوق الإنسان، حيث تتقاطع التحديات الأمنية والسياسية مع محاولات الإصلاح المؤسسي والقانوني. وتظهر آليات مجلس حقوق الإنسان كأداة فعالة لمراقبة الالتزام الدولي وتقديم توصيات ملموسة لتعزيز الحماية القانونية. ورغم بعض الإنجازات التشريعية والمؤسسية، لا يزال هناك فجوة كبيرة بين النصوص القانونية وتطبيقها على الأرض، مما يتطلب جهوداً متواصلة من الحكومة والمجتمع المدني، بالتوازي مع دعم المجتمع الدولي، لضمان تحقيق معايير حقوق الإنسان بشكل شامل ومستدام. إن مراجعة التقارير الدورية التي يقدمها العراق أمام مجلس حقوق الإنسان تكشف بوضوح نقاط الضعف في التنفيذ، لكنها تعكس أيضاً وجود إرادة سياسية نحو الإصلاح، وهو ما يشكل فرصة حقيقية لتطوير سياسات وطنية قائمة على احترام الحقوق والحريات الأساسية. ويظل التحدي الأكبر هو تحويل هذه الإرادة إلى واقع ملموس، من خلال تعزيز مؤسسات الدولة، وتحقيق الشفافية، وضمان المساءلة عن الانتهاكات، بما يضع العراق على الطريق نحو الالتزام الكامل بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان (الجابري، ماجد نجم دور القضاء الدستوري في حماية حرية الصحافة: دراسة مقارنة. "مجلة العلوم القانونية، مجلد ٣٣، عدد ٢، ٢٠٢٣، ص٩٠) اضطلعت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وبدور محوري في رصد أوضاع حقوق الإنسان، وتوثيق الانتهاكات، وتقديم الدعم الفني والاستشاري للحكومة العراقية، الأمر الذي أسهم في تعزيز التعاون بين العراق والمنظمة الدولية لحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: التحديات والآفاق المستقبلية لتحسين وضع حقوق الإنسان في العراق

يواجه وضع حقوق الإنسان في العراق مجموعة معقدة من التحديات، التي تتداخل فيها العوامل السياسية والأمنية والقانونية والمؤسسية. وتتمثل أبرز هذه التحديات في استمرار بعض مظاهر عدم الاستقرار الأمني، وضعف سيادة القانون، وتعدد مراكز اتخاذ القرار، فضلاً عن محدودية فعالية الأجهزة الرقابية وآليات المساءلة كما تعاني المنظمة القانونية في العراق من وجود بعض التشريعات التي لا تتسجم بصورة كاملة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، إضافة إلى ضعف تطبيق القوانين القائمة، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الفجوة بين النصوص الدستورية الضامنة للحقوق والحريات وبين الواقع العملي. ويضاف إلى ذلك محدودية الوعي المجتمعي بثقافة حقوق الإنسان، وضعف الثقة بين المواطن والمؤسسات الرسمية. تُعد مسألة حقوق الإنسان في العراق من القضايا الجوهرية التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالتحويلات السياسية والأمنية والاجتماعية التي شهدتها البلد خلال العقود الأخيرة. فعلى الرغم من الإقرار الدستوري الواسع بالحقوق والحريات الأساسية، ولا سيما في دستور عام ٢٠٠٥، إلا أن واقع الممارسة العملية لا يزال يواجه تحديات معقدة ومتداخلة، تحول دون التمتع الكامل بهذه الحقوق، وتقرض الحاجة إلى رؤى مستقبلية جادة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان وتعزيز حمايتها. (الحسني، محمد (٢٠٢١) دور المحكمة الدستورية في حماية حقوق الإنسان: دراسة مقارنة بين النموذج الأمريكي والنماذج العربية المركز العربي للدراسات القانونية، عمان، ص٩٩) تتمثل أبرز التحديات التي تواجه حقوق الإنسان في العراق في هشاشة الوضع

الأمني، وما يترتب عليه من انتهاكات تمس الحق في الحياة والسلامة الجسدية، فضلاً عن استمرار بعض مظاهر العنف المسلح والإرهاب، وتأثيرها المباشر على المدنيين. كما يُعد ضعف سيادة القانون وتفاوت تطبيقه من الإشكاليات الأساسية، حيث يؤدي قصور الأداء المؤسسي أحياناً، وغياب المساءلة الفعالة، إلى إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب، الأمر الذي يقوض الثقة في المنظومة العدلية ويحدّ من فاعلية الحماية القانونية لحقوق الإنسان. إلى جانب ذلك، يواجه العراق تحديات تشريعية ومؤسسية، تتمثل في عدم مواءمة بعض القوانين النافذة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، أو استمرار العمل بتشريعات قديمة لا تتسجم مع متطلبات الدولة الديمقراطية الحديثة. كما تعاني المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان من محدودية الموارد وضعف التنسيق، مما ينعكس سلباً على قدرتها في الرصد والمتابعة والتوعية. ولا يمكن إغفال التحديات الاجتماعية والاقتصادية، مثل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتراجع مستوى الخدمات الأساسية، والتي تؤثر بدورها على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى الرغم من هذه التحديات، تلوح في الأفق آفاق مستقبلية واعدة لتحسين وضع حقوق الإنسان في العراق، شريطة توافر الإرادة السياسية الجادة واعتماد مقاربة شاملة للإصلاح. ويُعد تعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء من أهم الركائز الأساسية في هذا السياق، من خلال دعم المؤسسات القضائية، وضمان نزاهتها، وتمكينها من محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات دون تمييز. كما أن مراجعة التشريعات الوطنية وتحديثها بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق تمثل خطوة محورية نحو تعزيز الإطار القانوني لحماية الحقوق والحريات. (الحسيني، محمد جاسم مدى فاعلية المحكمة الاتحادية العليا في العراق في حماية الحقوق الدستورية. مجلة البحوث القانونية، مجلد ٧، عدد ٣، ٢٠١٨، ص ١٠٦) كذلك، يبرز دور بناء القدرات المؤسسية وتعزيز استقلالية الهيئات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، إلى جانب توسيع التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، ولا سيما آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. ولا يقل أهمية عن ذلك نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال التعليم والإعلام، وترسيخ الوعي المجتمعي بأهمية احترام الحقوق والحريات باعتبارها أساساً للاستقرار والتنمية المستدامة. وخلاصة القول، فإن تحسين وضع حقوق الإنسان في العراق يتطلب معالجة جذرية للتحديات القائمة، مقرونة برؤية مستقبلية تقوم على الإصلاح التشريعي والمؤسسي، وتعزيز المشاركة المجتمعية، بما يسهم في بناء دولة القانون والمؤسسات، ويكفل كرامة الإنسان وحقوقه على نحو فعال ومستدام. أما فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية، فإن تحسين وضع حقوق الإنسان في العراق يتطلب تبني إصلاحات شاملة تقوم على تعزيز الإرادة السياسية لاحترام حقوق الإنسان، وتطوير التشريعات الوطنية بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية، وتعزيز استقلال القضاء، وتفعيل دور المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان كما يُعد تعزيز التعاون مع مجلس حقوق الإنسان والآليات الدولية، وتمكين منظمات المجتمع المدني، ونشر ثقافة حقوق الإنسان عبر التعليم والإعلام، من الركائز الأساسية لتحقيق تقدم مستدام في هذا المجال، بما يسهم في ترسيخ دولة القانون وضمان احترام كرامة الإنسان في العراق.

(احمد منشد عناد. (٢٠٢٢) الحماية الإدارية للحق في الصحة: دراسة مقارنة مجلة ميسان للدراسات، ص ٨٧).

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يمثل إحدى الآليات الدولية الأساسية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، من خلال ما يتمتع به من صلاحيات رقابية واستشارية وآليات متابعة متعددة، تشكل في مجموعها إطاراً دولياً يسعى إلى ضمان التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد شكّل العراق حالة خاصة ضمن اهتمام المجلس، نظراً لما مرّ به من ظروف سياسية وأمنية استثنائية أثّرت بشكل مباشر في واقع الحقوق والحريات الأساسية وقد بيّن البحث أن العلاقة بين العراق ومجلس حقوق الإنسان اتسمت بطابع تفاعلي، تجلّى في مشاركة العراق في آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتقديمه للتقارير الوطنية، وقبوله عدداً من التوصيات الصادرة عن المجلس. إلا أن هذا التفاعل، رغم أهميته، لم ينعكس دائماً بصورة ملموسة على تحسين واقع حقوق الإنسان على المستوى العملي، نتيجة وجود فجوة واضحة بين الالتزامات الدولية المعلنة والتطبيق الفعلي على أرض الواقع كما أظهر البحث أن التحديات التي تواجه وضع حقوق الإنسان في العراق لا تقتصر على الجوانب القانونية فحسب، بل تمتد لتشمل عوامل سياسية وأمنية ومؤسسية، فضلاً عن ضعف آليات المتابعة الوطنية لتنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان، وقصور التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية، إضافة إلى محدودية دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال. وعليه، يمكن القول إن فعالية مجلس حقوق الإنسان في تحسين وضع حقوق الإنسان في العراق تظل مرهونة بمدى جدية الدولة في تنفيذ التوصيات الصادرة عنه، وبقدرتها على مواءمة تشريعاتها وسياساتها الوطنية مع المعايير الدولية، بما يضمن الانتقال من الالتزام الشكلي إلى الالتزام الحقيقي والفعال بحقوق الإنسان.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

١. د. إسماعيل عبد الرحمن الأسس الأولية للقانون الإنساني الدولي من كتاب القانون الدولي الإنساني دار المستقبل العربي - طبعة القاهرة لعام ٢٠٠٣ م. د. أبو الخير عطية المحكمة الجنائية الدولية الدائمة - دار النهضة العربية
٢. رأي ول ديورانت سنوات الحرب على الأرض ٣٤٢١ عام، سنوات السلام ٢٦٨ عام.
٣. د. عصام العطية القانون الدولي العام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد كلية القانون الناشر مكتبة السنهوري شارع المتنبي - طبعة عام ٢٠٠٥ م.
٤. د. منير محمود الوتري - القانون مطبعة الجامعة في بغداد - طبعة عام ١٩٧٤م.
٥. عبد الملك ياس أصول القانون نظريتنا القانون والحق - مطبعة سلمان الاعظمي طبعة بغداد
٦. د. محمود جمال الدين دروس في مقدمة الدراسات القانونية - دار ومطابع الشعب
٧. د. احمد سلامة - المدخل لدراسة القانون نظرية القاعدة القانونية دار النهضة العربية القاهرة عام ١٩٧٤م.
٨. أحمد علي عبود الخفاجي، دور القضاء الدستوري في تعزيز مبدأ الأمن القانوني في العراق: دراسة مقارنة، مجلة النهريين للعلوم القانونية، مجلد ١، عدد ١، ٢٠٢٣
٩. الأنصاري، عبد الله (٢٠٢٠) دور المحكمة العليا في حماية الحقوق والحريات دار المعارف، بيروت.
١٠. مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة العدد الثالث عشر المجلد (١) ISSN-٢٥٧٥-٤٦٧٥
١١. البياتي، قاسم محمد تأثير قرارات المحكمة الاتحادية العليا على حماية الحقوق المدنية في العراق. مجلة الحقوق المدنية، مجلد ١، عدد ١، ٢٠١٩.
١٢. التميمي، نورس عبد الله المحكمة الاتحادية العليا في العراق ودورها في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. "مجلة العلوم السياسية، مجلد ١٥، عدد ٤، ٢٠١٧.
١٣. الجابري، فيصل (٢٠٢١) الرقابة الدستورية ودورها في حماية حقوق الإنسان دار الفكر العربي القاهرة.
١٤. الجبوري، ماجد نجم دور القضاء الدستوري في حماية حرية الصحافة: دراسة مقارنة. "مجلة العلوم القانونية، مجلد ٣٣، عدد ٢، ٢٠٢٣
١٥. الحسيني، محمد (٢٠٢١) دور المحكمة الدستورية في حماية حقوق الإنسان: دراسة مقارنة بين النموذج الأمريكي والنماذج العربية المركز العربي للدراسات القانونية، عمان
١٦. الحسيني، محمد جاسم مدى فاعلية المحكمة الاتحادية العليا في العراق في حماية الحقوق الدستورية. مجلة البحوث القانونية، مجلد ٧، عدد ٣، ٢٠١٨.
١٧. احمد منشد عناد. (٢٠٢٢) الحماية الإدارية للحق في الصحة: دراسة مقارنة مجلة ميسان للدراسات).
١٨. الخاقاني غني زغير عطية، وسرى فؤاد محمد رضا اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا وإجراءات إقامة الدعوى أمامها : دراسة مقارنة مجلة المعهد، عدد ١٥، ٢٠٢٣.
١٩. الربيعي حسن علي دور المحكمة الاتحادية العليا في تفسير النصوص الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات. "مجلة الدراسات الدستورية، مجلد ١١، عدد ٣، ٢٠٢١
٢٠. رفعت صبري سلمان البياتي (٢٠١٣) حقوق الإنسان في دساتير العالم العربي دراسة تحليلية. ١٢ مقارنة دار الفارابي